

كما تضمن المخطط العمل على إعادة الإعتبار للجهات القضائية ، كمن أجل تنظيم قضائي أكثر فعالية على المدل المتوسط العمل على إنشاء محاكم الدرجة الأولى ، كالمحاكم الكبرى ، بالإضافة إلى تنصيب المحاكم الإدارية الذم يبقى مرتبطا بتخصص القضاة ، كما تضمن المخطط إعادة تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل^٤ ، كنتيجة لهذه المساعي صدرت عدة قوانين بصفة إستعجالية كأخرل على المدل المتوسط،